

كونها شُكّلت عبئاً على الطالب والمُشايء ولم تحقق الغاية المرجوة

لجنة مختصة تقترح إلغاء «سنة الامتياز» في الكليات الطبية والقرار بعهددة «الصحة»

لا هيكلية تنظيمية وإدارية لتنفيذ سنة الامتياز ولا برنامج تعليمياً إضافياً للطلاب

دراسة لترح طلاب سنة الامتياز ترخيصاً للعمل في المشايء التعليمية

شهادات الدراسات العليا في الاختصاصات الطبية محققة لشروط المنهاج بشهادة البورد

قادي بك الشريف

كشف مصدر جامعي مطلع لـ«الوطن»، عن دراسة لواقع سنة الامتياز وتطبيقها في الكليات الطبية، ومنح طلاب سنة الامتياز ترخيصاً للعمل في المشايء التعليمية، إضافة إلى دراسة مدة دراسة الماجستير في كليات طب الأسنان.

وبين المصدر أن هناك لجنة مشكلة برئاسة رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد أسامة الجبان وتضم عدداً من المختصين بالشأن التعليمي في وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والصحة، لدراسة واقع الأمر والخروج بجملة من المقترحات أو التوصيات.

وعلمت «الوطن» بعقد اجتماع بحضور معاونته وزير التعليم العالي فادية ديب، ومعاون وزير الصحة أحمد ضميرية، ورئيس الهيئة السورية للاختصاصات الطبية يونس قبيلان، وعميد كلية الطب البشري راشد أبو حرب، والصيدلانية لى يوسف، وممثل اتحاد الطلبة عماد العمر، إضافة إلى مدير الشؤون القانونية في التعليم العالي أحمد العجيل وأمانة السر في الوزارة، وذلك لبحث واقع سنة الامتياز.

وتركزت المداخلات على أن الهدف من إقرار سنة الامتياز هو ترميم النقص في الكوادر الطبية في المناطق الحرة ولكن على أرض الواقع تم تنفيذ سنة الامتياز في المشايء والمراكز ولم تحقق الغاية منها وأصبحت عبئاً على الوطن والمواطن لدى المشايء التابعة للتعليم العالي والصحة، لكن مع التطبيق تبين أنها لم تحقق الهدف من إقرارها، بل شكّلت عبئاً على الطالب والإدارة من جهة المنفعة المادية والفائدة من الخدمة التي سيقدمها طالب سنة

الامتياز. كما ركزت الطروحات على أنه لا توجد هيكلية تنظيمية وإدارية لتنفيذ سنة الامتياز (من دون توصيف) حيث لم تحدد مهام واضحة للطلاب ووجهت بالفرض من طلاب الدراسات العليا في الجامعات والأطباء المقيمين في وزارة الصحة، ولم يتم لحظ الحاجة الفعلية من الاختصاص لجهة الاختصاص ولجهة التوزيع الجغرافي، مع التنويه إلى أن إقرار سنة الامتياز حقق خسائر من عدة أوجه ولم يحقق أي منفعة.

هذا ولم تقدم سنة الامتياز أي برنامج تعليمي إضافي للطلاب، ولا يتم فيها أي تدريب ميداني (وهو المفترض تقديمه للطلاب) بل أضافت عبئاً بالوجود المكاني داخل المشايء في وزارتي الصحة والتعليم



العالي على حد سواء، وتطبيق سنة الامتياز كان له صدى سلبي لعدم تقبل معظم الطلاب المشمولين بها، إضافة إلى تأخر الطلاب في الحصول على الترخيص من أجل ممارسة المهنة من دون ميرر مقنع، ولا يوجد أي تدريب عمل فعلي لطلاب سنة الامتياز في المشايء المكلف بها. وعن مدة دراسة الماجستير في كليات طب الأسنان تم التطرق إلى كتاب الهيئة السورية للاختصاصات الطبية المتضمن توصية مجلس الإدارة لديها التي نصت بأنه إن يتم تعديل أي شهادة دراسات عليا باختصاصات طب الأسنان إلا بعد إجراء سنة ترميمية والخضوع لاختبار نهائي لدى الهيئة، مع التأكيد على أن هذا الأمر صعب التطبيق ولا بد من إعادة النظر بهذه التوصية، ليتم توضيح أن الإشكال

أو التعليم العالي وأن تكون متطابقة لكنه يتطلب مراعاة أن تكون المادة العلمية التي تقدم للطلاب وتؤهلهم لممارسة الاختصاص بالتطبيق العملي، كما أن الموضوع يتطلب إيجاد حلول بديلة عن إجراء الترميم والامتحان بما يضمن عدم التمييز بين الشهادات التي تمنحها وزارة الصحة أو التعليم العالي واعتبارها جميعها متكافئة ومستوى واحد.

هذا واقترحت اللجنة إلغاء سنة الامتياز لعدم تحقيق الغاية المرجوة منها، على أن تعد شهادات الدراسات العليا في الاختصاصات الطبية التي تمنحها الجامعات الحكومية محققة لشروط المنهاج المعتمد في شهادة البورد السورية وبناء عليها يتم تعديلها إلى شهادة البورد السورية من دون الحاجة إلى سنة ترميمية أو اختبار أو امتحان.

كما تم اقتراح التأكيد على أن تكون المادة العلمية التي تقدم للمطالب تحقق الغاية والهدف من الحصول على الشهادة من دون النظر إلى الجهة المانحة من وزارة الصحة أو التعليم العالي. كما تم اقتراح عقد اتفاقيات تعاون بين وزارة الصحة والجامعات الحكومية والجهات الأخرى (أي تدوير المقيمين بين مراكز التدريب في الوزارات المختلفة) بهدف رفع مستوى التدريب والخبرة. وتم اقتراح عقد اجتماع موسع يضم الوزارات المعنية بتأهيل الكوادر الطبية (الدفاع - الصحة - التعليم العالي)، لمناقشة موضوع تأهيل الكوادر. وأكدت المصادر لـ«الوطن»، أنه تم رفع المقترحات إلى وزارة التعليم العالي ليصار إلى وضعها بإمتهام وزارة الصحة لاتخاذ القرار اللازم، مبيّنة أن للمقترحات أهمية كبيرة تعكس على الطلبة في نهاية المطاف.

«تكسي موتور» تظهر في شوارع دمشق

٢٠٠ موقوف خلال شهر كانوا يقودون دراجات نارية غير نظامية



محمد منار حميجو

كشفت مصادر مرورية أنه خلال الشهر الحالي تم توقيف ما يقارب ٢٠٠ شخص كانوا يقودون دراجات نارية غير نظامية، مشيرة إلى ارتفاع معدلات الحوادث في دمشق بسبب الدراجات النارية وأنه تم تسجيل ٩ وفيات خلال الشهر الحالي وهذا الرقم كبير بسبب حوادث الدراجات النارية. وفي تصريح لـ«الوطن» بينت المصادر أنه تم ضبط بعض الدراجات النارية كان يستخدمها أصحابها كـ«تكسي موتور» في شوارع دمشق ما يدل على بدء ظهور هذه الحالة في شوارع دمشق، مشيرة إلى أن إحدى الدراجات النارية التي كان يستخدمها صاحبها للتوصيل المجاور تسببت بعجز لشخصين كان يقود بها على أساس «تكسي موتور».

وبينت المصادر أن استخدام الدراجات النارية للتوصيل المجاور يعتبر أمراً خطيراً باعتبار أنها غير مهياة إلا لشخص واحد إضافة إلى أنه لا تتوفر فيها مبادئ السلامة وعدم تفقد الكثير من سائقي هذه الدراجات الاعتبار عدد الركاب على هذه الدراجة ضاربة مثلاً بأنه أحياناً يتجاوز عدد الركاب على الدراجة أربعة أشخاص وهذا يشكل خطراً على الجميع باعتبار أن الدراجة

يقودون الدراجات النارية بطريقة رعاء وعلى الطرق الرئيسية وهذا ما يسبب وقوع الحوادث. وأضافت المصادر: كما أن الكثير من سائقي الدراجات النارية ليست بحوزتهم شهادة قيادة إضافية إلى أن بعضهم لا يأخذ بعين الاعتبار عدد الركاب على هذه الدراجة ضاربة مثلاً بأنه أحياناً يتجاوز عدد الركاب على الدراجة أربعة أشخاص وهذا يشكل خطراً على الجميع باعتبار أن الدراجة

النارية غير مهياة لهذا العدد من الركاب. وأشارت إلى أن هناك حملات مستمرة لمصادرة الدراجات النارية غير النظامية، وذلك فإن فرع مرور دمشق بالتعاون مع أقسام الشرطة الأخرى يصادر أي دراجة غير نظامية عند تعريم صاحبها ٢٥ ألف ليرة وتوقيفه لمدة لا تقل عن ١٠ أيام وتشدد العقوبة في حال تكرار المخالفة لتصل إلى شهر.

أنه يتم العمل حالياً على قوننة الدراجات الهوائية والكهربائية وأنه قريباً سيتم تطبيقها في دمشق القديمة باعتبار أنها وسيلة نقل مريحة وأمنة تمهيداً لمنع دخول السيارات إلى أحياء دمشق القديمة، مؤكداً أن المحافظة ضد انتشار الدراجات النارية في المدينة لأن الكثير من السائقين لا يتقيدون بشروط السلامة من ارتداء الخوذة وعدم الدراجة الهوائية والكهربائية باعتبار أنها وسيلة نقل آمنة ومريحة.

ارتفاع الحوادث بسبب الدراجات النارية و٩ وفيات خلال الشهر الحالي

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين المصدر أن أغلب الدراجات النارية التي تخالف أنظمة المرور غير نظامية ومن الممكن أن يكون بعضها مسروقاً وبالتالي فإن المحافظة ضد انتشار هذه الدراجات في الشوارع لما تشكله من إزعاجات ووقوع الحوادث باعتبار أن الكثير من سائقيها لا يتقيدون بشروط السلامة أبداً، وفي الوقت ذاته فإنها مع وجود الدراجات الهوائية والكهربائية باعتبار أنها وسيلة نقل آمنة ومريحة.

عقود مؤقتة لـ٢٥٠ عامل حراج

رغم الخطط الاستباقية ٢٠٠ حريق بحماة والغاب

حماة - الوطن

وصل للحدود الإدارية لمحافظة ادلب. وأوضح أن ٣ حرائق حراجية شنت أيضاً في منطقة أبو قبيس، والتمت نيرانها نحو ٤٢ دونماً من الحراج الطبيعية. ولقد محمد إلى أن الهيئة وضعت مع اقتراب موسم الحصاد خطة لمواجهة الحرائق لدرء الخطر عن المحاصيل وخصوصاً القمح والشعير. والوصول السريع للتقليل قدر الإمكان من الأضرار الناجمة عن الحرائق في حال نشوبها، والتعامل السريع معها. وأشار إلى أنه تم تجهيز ١٤ صهريجاً وإطفائية، ومجموعة من العمال المدربين للتعامل مع الحرائق على مدار الساعة للتدخل السريع في مواجهة الحرائق التي قد تنشب في الأراضي الزراعية والمواقع الحراجية. وتم توزيع الصهاريج والإطفائيات في مناطق «الرعدي ولسحب والنهر البارد وحورات عمورين والسقيلية وبريدج والتوتية والحوز وشحمة ومردائش وعين الكروم وجورين وقرود».

بلغ عدد الحرائق التي اندلعت في محافظة حماة منذ بداية موسم الحرائق حتى يوم أمس، ٣٠٠ حريق أُلحقت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والحراج. وبين رئيس دائرة الحراج بمديرية زراعة حماة عبد الفلاح العمر لـ«الوطن» أن عدد الحرائق بحال عمل المديرية، بلغ ٨٣ حريقاً زراعياً، والتمت نيرانها نحو ٤٥٠ دونماً من القمح والحصيد والأشجار المثمرة كالزيتون وغيره. على حين بلغ عدد الحرائق الحراجية ٣ فقط، اندلعت في نحو ١٦ دونماً من حراج برشين وبنيرة وربعو بمنطقة مصيف، وهي من السنديان والصنوبريات. ولقد تم توزيع ٢٠ حراجية لحماية حقل حراجية في مناطق «الرعدي ولسحب والنهر البارد وحورات عمورين والسقيلية وبريدج والتوتية والحوز وشحمة ومردائش وعين الكروم وجورين وقرود». ومن جانبه بين مدير الثروة النباتية بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وبقدر زرف لـ«الوطن»، أن إجمالي المساحة المحروقة بالحرائق الزراعية، بلغت نحو ١٢٠٩ دونمات من قمح القاتم، و٢٤ دونماً من محاصيل أخرى وأوضح أنه يوجد العديد من حرائق القمح «نش» من دون أي أضرار على القمح القاتم. وكشف أن إجمالي المساحة المحروقة من القمح بلغت ٤٢٢٨٨ هكتاراً، وذلك لغاية مساء ١٩ الشهر الجاري. بينما بلغ إجمالي الكمية المسوقة من القمح ٧٢٠٣١ طناً، لغاية التاريخ سابق الذكر ذاته أيضاً.

سوق العقارات في السويداء كساد في البيع والشراء وارتفاع بالإيجارات



السويداء - عبير صيموعة

ارتفاع كبير شهدته إيجارات الشقق السكنية في مدينة السويداء بعد ازدياد الطلب وقلة العرض حيث سجلت قيمة الإيجارات الشهرية في بعض الأحياء ٢٠٠ ألف للشقة وطبعاً حسب المساحة والمنطقة. وأكد الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن»، أن أصحاب الأبنية السكنية باتوا يبالغون بهم بزيادة قيمة الإيجار كل ستة أشهر وبشكل غير منطقي حيث يتم إضافة من ٢٥ إلى ٥٠ ألف ليرة عند كل تجديد. مدير المدينة في مجلس مدينة السويداء نائل الصالح عزز ازدياد الطلب على الإيجار إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة خلال الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع أجور النقل التي باتت تشكل عبئاً قديماً على العاملين في الدولة والزعمهم بدفع القسم الأكبر من رواتبهم للوصول إلى أماكن عملهم في مدينة السويداء ولاسيما الأسر التي لديها أكثر من عامل أو موظف ما شجع كثيراً من الأسر على الاستئجار لأن تكلفة النقل شهرياً تفوق تكلفة الإيجار.

وأكد الصالح أن الهجرة من الريف إلى المدينة أدت إلى تركيز كبير نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة والذي يعود إلى الرغبة في البحث عن فرص عمل ومصدر رزق، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل، وهو الأمر الذي أوقع المواطنين في إشكالية عرض شققهم للإيجار والتي لا تتناسب مع تكلفة الإنشاء والإكساء على حد قوله وتفضيلهم عملية بيعها لاستحالة تجديد عقاراتهم التي تفوق تكلفة الشقة ضمنها ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون بعملية الإيجار التي مهما ترقعت لن تحقق المردود المطلوب مما أدى إلى خلق أزمة بين العرض والطلب. وأكد زين الدين وجود كساد في سوق العقارات في مدينة السويداء والذي مرده إلى التضخم المالي وتدني سعر الصرف إضافة لضعف الدخل والأجور للمواطنين، وهو ما انعكس على ضعف القوة الشرائية ومن ثم عدم إمكانية تحريك سوق العقارات.